

ملخص تنفيذي*

بـ ٥٤,٧ مليار جنيه (٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦. كما استقرت نسبة العجز الأولي نسبياً عند ١٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ للسنة الثانية على التوالي.

وطبقاً للبيانات المبدئية لختمى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ٢١,٢٪ لتتحقق ٢١٨,٥ مليار جنيه، نتيجة لارتفاع كل من جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٢٠,٢٪ إلى ١٣٧,٤ مليار جنيه، والإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢٣,١٪ إلى ٨١,١ مليار جنيه.

فقد ارتفعت حصيللة الضرائب على الدخل خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ١٤,٦٪ إلى ٦٧,١ مليار جنيه، في حين زادت حصيللة الضرائب على السلع والخدمات خلال العام بنحو ٢٦,٨٪ لتتحقق ٥٠ مليار جنيه. كذلك ارتفعت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٣٤,٦٪ لتبلغ حوالي ١٤ مليار جنيه، وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الاقتصادي وارتفاع فاتورة الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الحصيللة من عوائد الملكية بـ ١٦,٢٪ لتصل إلى ٥٢,٤ مليار جنيه نتيجة لنمو الفائض المحول من الهيئة المصرية العامة للبترول بـ ١٢٩,٥٪ لتصل إلى ٢٥,٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى نمو الفائض المحول من هيئة قناة السويس بـ ٢٦,٥٪ لتصل إلى ١٥,١ مليار جنيه.

وعلى جانب الاستخدامات، بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٢٧٧ مليار جنيه (٣٠,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٢٢٢ مليار جنيه (٢٩,٨٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفعت فاتورة الدعم ارتفاعاً ملحوظاً بـ ٥٦,٦٪ لتصل إلى ٨٤,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٣,٩ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول والطعام. كما ارتفع الإنفاق على باب الأجور والمرتببات بنسبة ١٩٪ إلى ٦٢,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ٥٢,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد – ولكن بنسبة أقل – بنحو ٥,٧٪ لتصل إلى ٥٠,٤ مليار جنيه. وأخيراً، ارتفعت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة ٢٥,٩٪ لتتحقق ٣٢,١ مليار جنيه.

وتوضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي بنحو ٠,٢ نقطة مئوية لتصل إلى ٧,٣٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، في حين ارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,٧٪ من الناتج المحلي خلال عام الدراسة.

كما تشير أحدث بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى وجود عجز كلي بلغت نسبته ١,٥٪ من الناتج المحلي، مقارنة بـ ١,٣٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل العجز الأولي ٠,٦٪ من الناتج المحلي خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بـ ٠,٤٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

فقد ارتفع إجمالي الإيرادات والمنح بـ ٣٤,٦٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٢,٧ مليار جنيه (٢,٣٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ٤٥,٤٪ لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٦,٩٪ لتتحقق ٥,١ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع حصيللة الضريبة على الدخل بـ ٤١,٢٪ إلى ٥,٢ مليار جنيه مدفوعة بارتفاع حصيللة الضرائب على الشركات بنسبة ٤٤٪ لتتحقق ٣,٦ مليار جنيه. هذا وقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٥٥,٧٪ و ٣٤٪ ليحققا ٩,٢ مليار جنيه و ٢,٦ مليار جنيه على التوالي.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٣٠,٢٪ خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣٧,٦ مليار جنيه (٣,٧٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨,٩ مليار جنيه (٣,٢٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بثلاثة أمثال إلى ٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,١ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق. كما ارتفعت الأجور وتعميمات العاملين بنسبة ١٧,٣٪ لتصل إلى ١٢,٣ مليار جنيه، وارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٧,٨٪ إلى ٨,٦ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الإنفاق على شراء

حقوق الاقتصاد المصري معدلًا مرتفعاً للنمو خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) ٧,٢٪. وذلك استمراراً للنمو السريع الذي شهده الاقتصاد خلال الفترة الماضية. ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى النمو السريع في الاستثمار والإستهلاك النهائي. وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للاستثمارات المنفذة نحو ١٥,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقارنة بـ ٢٣,٨٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الكلي بمعدل ٥,٢٪. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق في الاستهلاك الكلي خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ يرجع إلى نمو كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي بنسبة ٥,٧٪ و ٢,١٪ على التوالي.

كذلك فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) بنحو ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ٧,١٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وقد كانت كل من قطاعات السياحة (٤,٢٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ٢٤,٣٪)، قناة السويس (٣,٧٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٨٪)، التشييد والبناء (٤,٥٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٤,٨٪)، والاتصالات (٣,٣٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٤,٢٪) بمثابة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

ومن العوامل الرئيسية لدفع عملية النمو الاقتصادي تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في كل من القطاعات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي متوازن ومستدام. وعلى صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارة المالية بتطبيق العديد من الإصلاحات بداية من العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي تستهدف خفض العجز الكلي وتحسين المؤشرات المالية، و رفع مستوى معدلات نمو النشاط الاقتصادي مع مراعاة الجانب الاجتماعي.

وقد تضمنت منظومة الإصلاح المالي تطبيق قانون ضرائب الدخل الجديد، وتخفيض الرسوم الجمركية، تطبيق قانون الدمغة الجديد، وتطوير الإدارة الضريبية على المبيعات وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق متضمنة ترشيد أوجه الإنفاق على دعم الطاقة، وتفعيل المعالجة الجديدة للعلاقة بين الخزنة العامة للدولة وصناديق التأمين الاجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية. وقد نتج عن ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة للدولة وفي كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى رفع ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى الإصلاح الهيكلي الشامل في أبعاد السياسة المالية، فقد حرصت الحكومة على تقديم برامج جديدة لدعم عدد من الأنشطة الإنتاجية، مثل برامج لتدريب العمالة المصرية وتحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية بالإضافة إلى برامج لتطوير وتحسين البنية الأساسية في صعيد مصر. كذلك، بادرت الحكومة بوضع برنامج للشراكة بين القطاعين العام والخاص، والذي من شأنه تحسين الإنفاق الاستثماري لمشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدمية الأخرى مثل التعليم والصحة، دون أن يمثل هذا الإنفاق عبئاً إضافياً على برنامج الإصلاح المالي.

وتشير أحدث البيانات الصادرة عن الحساب الختامي للموازنة العامة^٢ إلى استمرار تحسن مؤشرات المالية العامة خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، فقد تحسنت نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,٧ نقطة مئوية ليبلغ ٥٩,٢ مليار جنيه (٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ١٠٠٨ مليار جنيه طبقاً لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية. كما قامت وزارة التنمية الاقتصادية بمراجعة تقديرات حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ليصبح ٨٩٦,٥ مليار جنيه مقارنة بتقدير سابق بلغ ٨٧٠ مليار جنيه، وكذا مراجعة قيمة الناتج المحلي لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ليصل إلى ٧٤٤,٨ مليار جنيه مقابل ٧٣١,٢ مليار جنيه في السابق. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التنمية الاقتصادية لم تنشر أي تعديلات بخصوص تقديرات حجم الناتج المحلي للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى تاريخه.

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحة منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

٤ العجز الكلي بعد استبعاد الفوائد المدفوعة
٥ يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق المعاشات والتأمينات، ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البنائية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

الأصول غير المالية (الاستثمارات) بأكثر من ٨٥٪ إلى ٣,٢ مليار جنيه.

هذا وقد تم مراجعة بيانات الدين المحلي بالإضافة إلى إعادة عرض تقسيماته المختلفة بشكل أكثر وضوحاً لتيسيراً للأغراض التحليلية. وتعكس البيانات المنشورة في هذا التقرير أرصدة الدين المحلي بدون إدراج رصيد الحساب المجدد لدى البنك المركزي المصري، وذلك على ثلاث مستويات تجميعية^٦ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^٧.

وقد انعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال العامين السابقين، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الاجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية خلال السنوات الثلاث الماضية من ١٠١٪ في نهاية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وتشير الاحصاءات إلى تحسن مؤشرات الدين في نهاية العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فقد بلغ اجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٥٩٩,٦ مليار جنيه (٦٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٩١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (٧٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). في الوقت ذاته استقر صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة عند ٤٧٩ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٥٣,٤٪ من الناتج المحلي).

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٥١٣,١ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٥٧,٢٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤٨٦,٢ مليار جنيه (٦٥,٣٪ من الناتج المحلي) في آخر عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٣٨٦,٤ مليار جنيه مقابل ٣٦٩,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وبالمثل فقد بلغ إجمالي الدين العام المحلي ٥٣٧,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٦٠٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤٩٣,٩ مليار جنيه (٦٦,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٣٨٧,٢ مليار جنيه (٤٣,٢٪ من الناتج المحلي) مقابل ٣٦٣,٣ مليار جنيه (٤٨,٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وعلى جانب المديونية الخارجية، تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠٠٨ بـ ٢٠,١٪ إلى ما يعادل ٣٤,٥ مليار دولار (٢١٪ من الناتج المحلي)، وذلك مقابل حوالي ٢٨,٧ مليار دولار (٢٢٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات حجم وهيكل المديونية الخارجية تتسم بالأمان والاستقرار نتيجة محدودية الديون قصيرة الأجل والتي تقدر بـ ٢,٨ مليار دولار (٨,٢٪ فقط من إجمالي الدين الخارجي). وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢١,٨ مليار دولار (٦٣,٣٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية مارس ٢٠٠٨.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر يوليو ٢٠٠٨ بنسبة ١,١٪ لتصل إلى ٧٧٥,٣ مليار جنيه، كما ارتفع معدل النمو السنوي خلال العام المنتهي في يوليو ٢٠٠٨ بنسبة ١٥,٥٪ مقارنة بـ ١٥,٧٪ في الشهر السابق. وترجع الزيادة في جملة السيولة المحلية إلى ارتفاع كل من صافي الأصول الأجنبية والمحلية خلال العام المنتهي في يوليو ٢٠٠٨ بنسبة ٣٤,٥٪ و ٦,٣٪ بالترتيب. ويرجع الارتفاع الملحوظ في معدل نمو صافي الأصول الأجنبية وكذلك التراجع الشديد في معدل نمو صافي الأصول المحلية إلى تفعيل اتفاقية الحساب المجدد بين البنك المركزي ووزارة المالية في يونيو ٢٠٠٨ والذي ينص على قيام وزارة المالية باستخدام جزء من رصيد الحساب المجدد في سداد سندات صادرة عن الخزنة العامة لصالح البنك المركزي بقيمة ٣٩ مليار جنيه سداداً معجلاً، وذلك مقابل تحمل الخزنة ما تبقى من التزامات نادى باريس في مواعيد استحقاقها، وحذفها من سجلات البنك المركزي المصري. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بـ ٧٦,٨٪ في شهر يوليو إلى ١٧٩,٤ مليار جنيه وأدى كذلك إلى تغيير صافي البنود الموازنة لتصل إلى ١١١,٥ مليار جنيه بالسالب في نهاية يوليو ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٨ مليار جنيه بالسالب في نهاية يوليو ٢٠٠٧. وجدير بالذكر أن المطلوبات من قطاع الأعمال العام قد ارتفعت بمعدل ١٠,٨٪ لتصل إلى ٢٧ مليار جنيه، كما ارتفعت المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١٣,٢٪ لتصل إلى ٣٧٥,٤ مليار جنيه.

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الإجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ١٣,١٪ لتبلغ نحو ٦٠٤,٣ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٨، كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ٢٥٪ ليصل إلى ١٧١ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ١٧,٣٪ ليلعب ٣٤,٧ مليار دولار في نهاية يوليو ٢٠٠٨.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ١٥,٣٪ خلال العام المنتهي في يوليو ٢٠٠٨ إلى ٧٦٣,٤ مليار جنيه، منها ٨٨,١٪ ودايع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ١٣,٧٪ إلى ٤٠٦,٦ مليار جنيه في نهاية يوليو ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لنمو جملة الإقراض لكل من القطاع غير الحكومي والقطاع الحكومي بمعدل ١٣,٧٪ و ١٤,٢٪ ليصلا إلى ٣٧٦ مليار جنيه و ٣٠,٥ مليار جنيه بالترتيب. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٧,٦٪ في يوليو ٢٠٠٨ مقابل ٥٢,٣٪ في شهر يوليو من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٩,٦٪ مقابل ٥٨,٣٪ في العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتبلغ ٢٠,٦٪ في يوليو ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٠,٨٪ في شهر يونيو ٢٠٠٨، و مقارنة بـ ٢٢,٨٪ خلال شهر يوليو ٢٠٠٧. كما انخفضت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر يوليو ٢٠٠٨ لتسجل ٢٥,٤٪ مقارنة بـ ٢٥,٨٪ في شهر يونيو ٢٠٠٨، كما انخفضت عن معدلها في يوليو ٢٠٠٧ والذي بلغ ٢٨,٢٪.

وقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة باسم الكوريديور) للمرة السادسة منذ شهر فبراير ٢٠٠٨ بـ ٥٠ نقطة أساس إلى ١١,٥٪ و ١٣,٥٪ على التوالي، وذلك خلال إجتماع لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨. ولقد أرجع البنك المركزي هذا الإجراء إلى أن معدل التضخم للسلع غير الغذائية لا يزال مرتفعاً، كما أنه على الرغم من أن الإنخفاض في الإتجاه العام للأسعار العالمية للغذاء يشير إلى أن الصدمات التي إرتعت هذه الأسعار ربما تكون في سبيلها للإنحسار فإن إنعكاس هذا الإنخفاض على أسعار الغذاء محلياً قد لا يكون كاملاً نتيجة لما يعانيه السوق المحلي من جمود تحركات الأسعار في الإتجاه التنزالي.

وقد ارتفع معدل التضخم خلال شهر أغسطس ٢٠٠٨ وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين^٨ (على أساس سنوي) ليصل إلى ٢٣,٦٪، مقارنة بـ ٢٢٪ في الشهر السابق، ومقارنة بارتفاع قدره ٨,٢٪ في أغسطس ٢٠٠٧.

وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فائض كلي بلغ ٥,٤ مليار دولار مقابل ٥,٣ مليار دولار خلال العام السابق. وقد حقق ميزان المعاملات الجارية فائضاً بلغ ٠,٩ مليار دولار وهو أقل من الفائض المحقق في العام السابق والذي بلغ ٢,٣ مليار دولار. من جهة أخرى فقد سجل الميزان المالي والراسمالي صافي تدفقات للداخل بلغ ٧,١ مليار دولار مقابل تدفقات للداخل بمبلغ ٠,٩ مليار دولار فقط في العام السابق.

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ زيادة بنسبة ٣٣٪ لتصل إلى ٢٩,٤ مليار دولار وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٥٪ إلى ١٥ مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ٤٣٪ إلى ١٤,٥ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية زيادة بنسبة ٣٨٪ لتبلغ ٥٢,٨ مليار دولار انعكاساً لاستمرار تنامي الطلب المحلي. وقد أدت هذه التطورات إلى نمو العجز التجاري بنسبة ٤٤٪ ليصل إلى ٢٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ١٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

أما عن الميزان الخدمي، فقد ارتفعت متحصلات الصادرات الخدمية بنسبة ٣٣٪ إلى ٢٧,٢ مليار دولار وذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها المتحصلات من كافة بنود الصادرات الخدمية ما عدا المتحصلات الحكومية. في الوقت ذاته ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٣٧٪ لتصل إلى ١٢,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ مقابل ٩ مليار دولار في العام السابق، ومحصلة لهذه التطورات فقد ارتفع فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ٣٠٪ ليحقق نحو ١٥ مليار دولار خلال الفترة المذكورة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية

٨ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢٢٢,٢٪ خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ٢٠٠٨ مقابل صافي تدفقات للداخل بـ ٢,١ مليار دولار خلال العام السابق. وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٧,٩ أشهر مقارنة بـ ٨,٩ أشهر خلال العام السابق. كما انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٥,٦٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥٧,٥٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

■ أما عن تطورات سوق المال المحلي، فقد انخفض مؤشر Case-٣٠ بشكل ملحوظ خلال شهر أغسطس ٢٠٠٨ بـ ٨٠,١ نقطة ليصل إلى ٨٤٥٠ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٩٢٥١ نقطة، إلا أن المؤشر سجل تحسناً مقارنة بالعام السابق حيث حقق ارتفاع سنوي قدره ٧٠١ نقطة خلال العام المنتهي في أغسطس ٢٠٠٨ (بنسبة ارتفاع سنوية قدرها ٩٪). كذلك ارتفع قيمة رأس المال السوقي بنسبة ١٢,٢٪ خلال العام المنتهي في أغسطس ٢٠٠٨ ليسجل ٦٩٥ مليار جنيه (٦٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وجدير بالذكر أن شهر أغسطس ٢٠٠٨ شهد إنخفاض عام في أداء معظم الأسواق الناشئة، تثاراً باضطراب أسواق المال العالمية في الفترة الاخيرة.

و على الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية صافي تدفقات للداخل بقيمة ٧,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقابل ٠,٩ مليار دولار فقط في العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة ارتفاع صافي تدفقات الإستثمارات الاجنبية المباشرة للداخل لتصل إلى ١٣,٢ مليار دولار بالمقارنة بصافي تدفقات للداخل في حدود ١١,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق. وكذلك نتيجة لانخفاض صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للخارج بنسبة ٦٧٪ إلى ما يقرب من ٣ مليار دولار مقارنة بـ ٨,١ مليار دولار خلال العام السابق. وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

■ وتظهر المؤشرات الأخرى تحسناً ملحوظاً في قطاع السياحة حيث ارتفع عدد السياح القادمين خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى نحو ٦ مليون سائح بنسبة ارتفاع ٢٧,٥٪ عن نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفع عدد الليالي السياحية بنسبة ٣٠٪ إلى ٦٥,٧ مليون ليلة مقارنة بـ ٥٠,٥ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.